ودائما ..
عمار يا مصر

يحكم العمران المصري مجموعة من القوانين التى تتصل بالأرض والبناء ذكر فى اجتماع للجنة العليا للإسكان مرة انها تزيد على الخمسين وبعضها صدر فى عجاله ونسى مصدروه ان يذكروا به النص التقليدي (ان يلغى كل نص يتعارض مع ما ذكر فيه).واشهر القوانين التى تحكم حاليا العمران قانون رقم 3 لسنة 1982 فى شأن التخطيط العمراني وقانون 106 لسنة 1976 و المعدل بالقانون 25 لسنة 1992 فى شأن تنظيم المباني .والأصل فى قوانين العمران فى جميع الدول قوانين التخطيط العمراني الذى يترتب عليها اشتراطات بنائية تتفق مع المخططات العمرانية ومواقعها وظروفها والتى تختلف من مكان لمكان طبقا لمعطيات هذا المكان ولم يكن فى مصر قانون للتخطيط العمراني قبل 1982 ولكن كانت هناك قوانين لتقسيم الأراضي وقوانين لتنظيم المباني ,وكان المفروض بعد صدور قانون التخطيط العمراني ان تكون هناك حركة نشطة للتخطيط العمراني يترتب عليها اشتراطات بنائية ويتقلص دور قانون المباني الذى صدر وعدل مرات قبل 1982 فى غيبة قانون التخطيط .واليوم وبعد اكثر من عشرة اعوام على صدور قانون التخطيط العمراني وبعد اقل من عامين على صدور اخر قانون للمباني شكلت وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة والتابع لها الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمنوط بها التخطيط لجنة فنية لمراجعة وتعديل القانون رقم 3 لسنة 1982 بشأن التخطيط العمراني وشكلت وزراء الاسكان والمرافق لجنة فنية ايضا لمراجعة وتعديل القانون 25 لسنة 1992 فى شأن المباني, صحيح ان بعض الخبراء مشتركون فى كلا اللجنتين ولكن ما يهم العمران المصري ان يكون هناك قانون واحد حاكم لعملية العمران وليس قانونين واحد للتخطيط والاخر لتنظيم المباني واشتراطاتها والذى هو منتج أساسي لتنفيذ قانون للتخطيط العمراني–لتكن لجنة واحدة مشتركة لتصدر قانون واحدا ..ينظم العمران وليكن اسمه قانون العمران ودائما عمار يا مصر.